الصباح AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 5049 | الجمعة 5 جمادى الآخرة 1446 هـ | 6 ديسمبر 2024 م | السنة السابعة عشرة

إسرائيل تقصف جنوب لبنان.. وميقاتي «أوقفوا الخروقات»

بن غفير: لن أدعم صفقة غزة لأنها غير شرعية

من الدمار في شمال غزة نتيجة القصف الإسرائيلي

«وكالات» : على الرغم من مرور أكثر من أسبوع على دخول اتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحزب الله في لبنان حيز التنفيذ، فإن الخروقات الإسرائيلية مستمرة.

فقد تعرضت فرق من الدفاع المدني في الناقورة، أمس الخميس، لقصف مدفعي إسرائيلي، خلال عملها على رفع الأنقاض والبحث عن قتلى.

كما أقدمت قوات الجيش الإسرائيلي على تفجير درون مفخخة بالقرب منهم ما دفعهم إلى الانسحاب؛ بحسب ما أفادت «الوكالة اللبنانية للإعلام».

إلى ذلك، تقدمت قوة مشاة إسرائيلية بمواكبة جرافة ودبابات ميركافا إلى الطرف الغربي لبلدة شبعا الجنوبية وعملت على إقامة سواتر ترابية قطعت عبرها الطريق التي تربط البلدة بمحور بركة النقار، بعدما أعاد الجيش اللبناني انتشاره، في ثلاثة مواقع عند الطرف الغربي لشبعا.

فيما دعا رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي إلى وقف الخروقات وانسحاب الجيش الإسرائيلي من الجنوب.

كما أكد خلال استقباله رئيس الوفد العسكري الفرنسي في اجتماعات اللجنة الخماسية المكلفة بمراقبة وقف النار الجنرال غيوم بونشان، أن «أولويات لبنان هي وقف إطلاق النار والخروقات الإسرائيلية وانسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية وتعزيز انتشار الجيش في الجنوب».

يشار إلى أن هذه ليست أول مرة ينتهك فيها الجانب الإسرائيلي اتفاق الهدنة الذي رعته الولايات المتحدة، قبل أن يبصر النور ويبدأ سريانه فجر الأربعاء الماضي.

إذ تعرضت عدة بلدات حدودية، لا سيما قرية الخيام، خلال الأيام الماضية للقصف الإسرائيلي.

كما أكد الجيش اللبناني سابقا أن الخروقات تضمنت «استهدافا للأراضي اللبنانية بأسلحة مختلفة، فضلا عن خروقات جوية».

وكان اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه برعاية أميركا وفرنسا، نص على انسحاب الجيش الإسرائيلي خلال 60 يوما من الجنوب اللبناني، على أن يسحب حزب الله قواته إلى شمال نهر الليطاني (30 كيلومترا من الحدود مع إسرائيل)، ويفكك البنى التحتية العسكرية التابعة له جنوبا.

فيما بدأ الجيش اللبناني بتعزيز انتشار وحداته وآلياته في جنوب البلاد منذ الأسبوع الماضي، بينما تعهد الأمين العام لحزب الله نعيم قاسم التعاون معه.

من ناحية أخرى على وقع الزخم الذي شهدته مفاوضات وقف إطلاق النار في قطاع غزة، وتبادل الأسرى بين إسرائيل وحركة حماس، خلال الأيام القليلة الماضية، أطل وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير معارضاً.

فقد أعلم الوزير المتطرف أمس الخميس أنه لن يدعم صفقة تبادل الأسرى، معتبراً أنها غير شرعية، وفق ما أفادت وسائل إعلام محلية.

كما أضاف قائلا إن «الخطوط الحمراء واضحة جداً ولن يسمح بوقف كامل للحرب في غزة» حسب تعبيره.

إلى ذلك، أشار إلى أن إسرائيل ستعرض على الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب خطة لتشجيع الهجرة والاستيطان في القطاع.

في حين أكدت حماس مجددا أمس، في بيان ألا بديل عن وقف الحرب.

كما شددت على تمسكها بشرط الانسحاب الإسرائيلي من القطاع، من أجل الوصول إلى اتفاق بشأن تبادل الأسرى.

أتت تلك المواقف بعدما أفادت مصادر مطلعة بأن الجانب الإسرائيلي قدم مقترحاً جديداً، يقضي بوقف مؤقت للنار يمتد بين 42 و 60 يوماً، فيما المقترح السابق الذي قدم خلال شهر أغسطس نص على هدنة لـ 42 يوماً فقط.

علماً أن الحركة كانت أكدت سابقاً أنها لم تتلق أي مقترح جديد خلال مشاوراتها في القاهرة قبل أيام.

كما نص المقترح الجديد أو النسخة المحدثة على إطلاق سراح كل المحتجزين من النساء الأحياء، وكل الرجال فوق سن الـ50 والمحتجزين الذين يعانون من حالات مرضية حرجة، وفق ما نقل موقع «أكسيوس».

بينما نص المقترح السابق على إطلاق سراح 33 محتجزاً إسرائيلياً على قيد الحياة من هذه الفئات.

ولا يزال ما يقارب 100 إسرائيلي محتجزين في القطاع الفلسطيني منذ أكتوبر العام الماضي، فيما ترجح بعض التقديرات الإسرائيلية ألا يكون سوى 50 من هؤلاء أحياء.

يذكر أن المفاوضات بين الجانبين كانت شهدت صولات وجولات، عبر الوسطاء (أميركا ومصر وقطر) إلا أنها لم تتوصل إلى نتيجة بعد.

فيما أعلن مستشار الأمن القومي بالبيت الأبيض، جيك سوليفان، يوم الأحد الماضي أن المفاوضين لم يتوصلوا إلى أي شيء بعد فيما يتعلق بتبادل الأسرى.

من جهة أخرى أعلن الجيش الإسرائيلي، أمس الخميس، أنه دفع بقوات كبيرة إلى الحدود مع الأردن جنوب البحر الميت بعد شكوك بتسلل مسلحين عبرها.

وأفاد الجيش الإسرائيلي عن بلاغ عن نشاط مشبوه على الحدود الأردنية جنوب البحر الميت.

وقال إنه تم استدعاء قوات كبيرة للقيام بعمليات تمشيط ونصب حواجز جنوب البحر الميت.

كما أفاد بفحص شبهات حول حدوث تسلل إلى منطقة جنوب البحر الميت. فيما لم يصدر أي تعليق من السلطات الأردنية حتى الآن.

والأربعاء، أعلنت وزارة الخارجية الأردنية، تسلمها من إسرائيل جثماني منفذي عملية «البحر الأحمر» التي جرت في الـ18 من أكتوبر الماضي، وأسفرت عن مقتلهما وإصابة جنديين إسرائيليين.

وأعلنت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين الأردنية استلام جثماني المواطنين الأردنيين، عامر قواس وحسام أبو غزالة، من قبل السلطات الإسرائيلية، منفذي عملية «البحر الميت»، بعد إنهاء الإجراءات اللازمة لتسليمهما إلى ذويهما ودفنهما في الأردن.

وفي أكتوبر الماضي، تعرض جنديان إسرائيليان لإطلاق نار في منطقة بالقرب من البحر الميت في غور الأردن.

وقال الجيش الإسرائيلي، حينها إن قواته «رصدت عددا من المخربين الذين اجتازوا من الأردن نحو الأراضي الإسرائيلية جنوب البحر الميت»، مؤكدا القضاء عليهم.

وشهدت الحدود الأردنية الإسرائيلية توترات على خلفية الحرب المتواصلة في قطاع غزة والاعتداءات المستمرة في الضفة الغربية.

مقرر أممي: عدم اعتقال نتنياهو وغالانت انتهاك للقانون الدولي

المدعي العام للجنائية الدولية كريم خان

«وكالات» : قال مقرر الأمم المتحدة يورغوس كاترو غالوس إن عدم تنفيذ مذكرة الاعتقال التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير دفاعه السابق يوآف غالانت يعد «انتهاكا للقانون الدولي».

وتتهم المذكرة الصادرة يوم 21 نوفمبر الماضي كلا من نتنياهو وغالانت بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في ظل حرب الإبادة المتواصلة على قطاع غزة منذ أكثر من عام.

وأشار كاتروغالوس –في مقابلة مع وكالة الأناضول– إلى أن قرار الجنائية الدولية باعتقال رئيس الوزراء الإسرائيلي ووزير دفاعه السابق «يظهر بوضوح أن هناك جرائم ترتكب في فلسطين».

وادعت فرنسا في وقت سابق أن قرارات الجنائية الدولية لا يمكن أن تنطبق على رؤساء الدول والحكومات، وزعمت عدم إمكانية تنفيذ قرار اعتقال نتنياهو.

من جهته، أكد المقرر الأممي أنه «لم يسمع مثل هذا التصريح من فرنسا حين تم توجيه اتهام مماثل إلى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين»، متسائلا عن السبب.

وأوضح وزير الخارجية الفرنسي جان بارو يوم 27 نوفمبر الماضي، بحسب الأناضول، أن «نتنياهو يمكنه الاستفادة من الحصانة بموجب القانون الدولي»، مشيرا إلى أن موقف باريس في موضوع الجنائية الدولية لن يخدم مصالحها ولا مصالح أوروبا.

ولفت كاتروغالوس إلى أن مهمة الجنائية الدولية هي تقديم أصحاب النفوذ ورؤساء الحكومات الذين يرتكبون الجرائم إلى العدالة، مشددا على أن الدول التي لن تنفذ قرار المحكمة الجنائية الدولية «تنتهك الشرعية الدولية»، وأن «أي شخص صدر بحقه أمر اعتقال يجب أن يعتقل في حال وجوده على أراضي دولة وقعت وصادقت على نظام روما الأساسي».

وأضاف أن «التصرف بشكل مختلف سيكون انتهاكا جديدا للقانون الدولي مثل الاستمرار في بيع الأسلحة لإسرائيل»، لافتا إلى أن الدول التي لا تلتزم بقرارات الجنائية الدولية «ستكون شريكة في الجرائم المرتكبة».

وأكد كاتروغالوس للأناضول على ضرورة حماية منظومة الأمم المتحدة، معربا عن قلقه إزاء تصريحات إسرائيل تجاه المنظمة الدولية، وقال إن «الشيء الوحيد الذي يفصل القانون الدولي عن الفوضى الكاملة هو وجود الأمم المتحدة، وعليهم حمايتها بأي ثمن».

وصدر قرار المحكمة بعد أن أعلن المدعي العام للجنائية الدولية كريم خان يوم 20 مايو الماضي، في بيان، أنه يسعى لإصدار مذكرتي اعتقال بحق نتنياهو وغالانت بتهم ارتكاب «جرائم حرب».

كما طلب خان مرة أخرى في أغسطس الماضي من المحكمة الإسراع في إصدار مذكرات الاعتقال بحقهم، في ظل مواصلة إسرائيل مجازرها بالأراضي الفلسطينية، متجاهلة قرار مجلس الأمن الدولي بإنهاء الحرب فورا، وأوامر محكمة العدل الدولية باتخاذ تدابير لمنع أعمال الإبادة الجماعية وتحسين الوضع الإنساني الكارثي في قطاع غزة.

برلمان فرنسا يحجب الثقة عن الحكومة لأول مرة منذ 62 عاماً

ميشيل بارنييه

«وكالات» : حجب النواب الفرنسيون الثقة الأربعاء عن الحكومة الفرنسية التي شكلت قبل ثلاثة أشهر فقط، للمرة الأولى منذ 1962 ما يعمق عدم اليقين السياسي والاقتصادي في بلد أساسي في الاتحاد الأوروبي.

بعد نقاشات استمرت ثلاث ساعات ونصف الساعة، أيّد 331 نائبا إسقاط الحكومة فيما كانت مذكرة حجة الثقة تحتاج إلى 289 صوتا فقط.

وقالت رئيسة الجمعية الوطنية يائيل برون-بيفيه «جراء مذكرة حجب الثقة (...) ينبغي على رئيس الوزراء تقديم استقالة الحكومة إلى رئيس الجمهورية».

وأعلنت الرئاسة أنّ بارنييه سيقدم استقالة حكومته صباح الخميس إلى رئيس البلاد.

وسيعكف الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون العائد للتو من زيارة للمملكة العربية السعودية والذي يعاني من تراجع كبير في شعبيته بحسب استطلاعات الرأي، على اختيار رئيس جديد للوزراء. وأعلن مكتبه أن ماكرون سيتوجه إلى الأمة مساء الخميس.

ولحجب الثقة عن الحكومة، صوّت نواب اليسار وحزب التجمّع الوطني أقصى اليمين وحلفاؤه دعما للمذكرة التي تتناول مسائل الميزانية فيما فرنسا تعاني من مديونية مرتفعة.

وفور إقرار مذكرة حجب الثقة، طالب حزب فرنسا الأبية اليساري الراديكالي، الرئيس ماكرون بالاستقالة. وطلبت رئيسة مجموعة حزب فرنسا الأبية في الجمعية الوطنية ماتيلد بانو من «إيمانويل ماكرون الرحيل» داعية إلى «انتخابات رئاسية مبكرة».

وأضافت «نشهد يوما تاريخيا. للمرة الثانية في ظل الجمهورية الخامسة وللمرة الأولى منذ 62 عاما تتم إطاحة الحكومة».

إلا أنّ مصير ماكرون الذي تستمر ولايته حتى 2027، غير مرتبط دستوريا بحجب الثقة عن حكومة رئيس الوزراء ميشال بارنييه.

واعتمدت زعيمة أقصى اليمين مارين لوبن موقفا أكثر اعتدالا مقارنة باليسار الراديكالي في أول ردّ فعل لها على حجب الثقة، مؤكدة أنها ستفسح المجال أمام رئيس الحكومة المقبل «العمل على بناء ميزانية مقبولة للجميع بشكل مشترك».

وقالت «لا أطالب باستقالة إيمانويل ماكرون».

وتولى بارنييه الكلام قبل عملية التصويت، مؤكدا أن فرنسا تكرس 60 مليار يورو سنويا لتسديد خدمة دينها أي أكثر من الميزانية المخصصة للدفاع أو التعليم العالي.

وأتى حجب الثقة عن الحكومة إثر أزمة مستمرة منذ أشهر أثارها حل رئيس البلاد بشكل مفاجئ للجمعية الوطنية بعد خسارة معسكره في انتخابات البرلمان الروبي في مواجهة اليمين المتطرف.

وأفضت الانتخابات المبكرة التي تلت هذا القرار إلى جمعية وطنية مشرذمة ومؤلفة من ثلاث كتل هي تحالف اليسار ومعسكر ماكرون وأقصى اليمين، لا يملك أي منها الغالبية المطلقة. وبعد مداولات استمرت خمسين يوما شكلت حكومة مؤلفة من اليمين والوسط في مطلع سبتمبر.

وتكون هذه الحكومة تاليا الأقصر منذ إقرار الدستور الفرنسي في العام 1958.

وعرضت مذكرتان لحجب الثقة قدمهما أقصى اليمين واليسار الراديكالي، في ظل الخلاف مع بارنييه بشأن الميزانية، بعدما مرّر رئيس الوزراء مشروع قانون تمويل الضمان الاجتماعي من خلال المادة 49.3 من الدستور التي تسمح بتبني النص من دون تصويت برلماني.

وينبغي على رئيس البلاد الآن تعيين رئيس وزراء جديد على خلفية مديونية متنامية في البلاد.

ويتوقع أن يبلغ العجز العام 6،1% من إجمالي الناتج المحلي في 2024 أي أكثر بكثير من 4،4% كانت متوقعة في خريف لعام 2023 فيما سيؤثر عدم اليقين السياسي على كلفة الدين وعلى النمو.

ويبدو الانقسام واضحا بين اليسار والوسط واليمين للاتفاق على حكومة ائتلافية جديدة.

أما مارين لوبن التي ترشحت ثلاث مرات إلى الانتخابات الرئاسية اثنان منها في مواجهة ماكرون، فتصب اهتمامها على الاقتراع الرئاسي المقبل المقرر في 2027. إلا أنّ مستقبلها السياسي رهن بقرار قضائي ينتظر صدوره في 31 مارس. فهي تواجه احتمال الحكم عليها بمنع أهليتها على الترشح مع مفعول فوري لمدة خمس سنوات إذا أدينت بتهمة اختلاس أموال برلمانية أوروبية لحساب حزبها السياسي.

بايدن يلتقي قادة أفارقة في أنغولا لدفع مشروع ممر لوبيتو

الرئيس الأمريكي جو بايدن لدى وصوله مطار لواندا الدولي

«وكالات»: التقى الرئيس الأمريكي جو بايدن مع زعماء أفارقة في ميناء لوبيتو في أنغولا الأربعاء للمضي قدما في خطة مد خط سكة حديد يمكن أن ينقل المعادن المهمة من الكونغو وزامبيا إلى الغرب عبر لوبيتو، ومواجهة النفوذ الصيني في المنطقة.

في ظل الوضع الحالي، تعد الصين اللاعب الأجنبي الرئيسي في قطاع التعدين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مصدر المعادن التي تعتبر ضرورية للبطاريات والمكونات الصناعية الأخرى الأساسية للتحول عن الوقود الأحفوري.

قدمت الولايات المتحدة قرضا بقيمة 550 مليون دولار لدعم مشروع لوبيتو، الذي يتضمن تجديد خط السكك الحديدية الحالي عبر أنغولا وتوسعته إلى مناطق التعدين في الكونغو كجزء من المرحلة الأولى، ولم يتم تحديد موعد لاستكمالها بعد.

ولا تزال المرحلة الثانية التي ستربط لوبيتو بزامبيا عبر خط سكة حديد جديد قيد الإعداد، بهدف البدء فيها عام 2026 وفقًا لواشنطن.

وانضم رؤساء أنغولا والكونغو وزامبيا ونائب رئيس تنزانيا إلى بايدن لحضور قمة في لوبيتو في اليوم الأخير من رحلته الأولى والوحيدة إلى أفريقيا كرئيس.

وأكد بايدن ورئيس الكونغو فيليكس تشيسكيدي التزامهما بتعزيز الاستثمار والسلام للسماح للدولة الواقعة في وسط أفريقيا بالاستفادة القصوى من ثروتها المعدنية الهائلة، وفقًا لبيان من البيت الأبيض صدر بعد الاجتماع.

كما التقى بايدن ونظيره الزامبي هاكايندي هيشيليما لمناقشة الجزء الزامبي من مشروع لوبيتو وقضايا أخرى.

وقال هيشيليما إن «هذا الممر له أهمية حيوية لفتح بلداننا ولفتح مناطقنا والقارة والاقتصاد العالمي. هذا المشروع يمثل فرصة كبيرة للاستثمار والتجارة».

وجاء في بيان البيت الأبيض أن «الرئيسين أكدا اقتناعهما بأنه لا ينبغي منع الدول من الاستثمار في تنميتها بسبب الديون المرتفعة والتزما معا بمواصلة الاستثمار في التنمية».

وفي يونيو، صوّت حاملو السندات الدوليون في زامبيا على الجزء الخاص بهم من صفقة إعادة هيكلة ديون بقيمة 13.4 مليار دولار، مما جعل هذه الدولة أول من أكمل إعادة صياغة كاملة في إطار هيكل «الإطار المشترك» الذي تقوده مجموعة العشرين.

وحصل كونسورتيوم من الشركات الغربية على امتياز تطوير ممر لوبيتو في عام 2022 باعتباره فوزًا على الصين، حيث تشعر واشنطن بقلق متزايد بشأن القبضة الصينية على مناطق حيوية في القارة.

وتهدف المرحلة الثانية من المشروع إلى مد خط سكة حديد ممر لوبيتو عبر زامبيا وربطه بميناء دار السلام في تنزانيا على المحيط الهندي ويقول المنتقدون إن ذلك قد يوفر للصين طريقًا منافسًا شرقًا، مما يقوض المشروع بأكمله من وجهة نظر واشنطن.

من المرجح أن يدعم ترامب أجزاء على الأقل من مشروع لوبيتو ويظل شريكًا وثيقًا لأنغولا عندما يعود إلى البيت الأبيض، وفقًا لمسؤولين خدما في إدارة ترامب السابقة في الفترة 2017–2021.

ولا تزال التفاصيل المتعلقة بتمويل وبناء المرحلة الثانية من المشروع موضع تساؤل.

ويحظى مشروع ممر لوبيتو بدعم من شركة ترافيجورا العالمية لتجارة السلع الأولية ومجموعة البناء البرتغالية موتا-إنجيل وشركة فيكتوريس لتشغيل السكك الحديدية.

وقال مسؤول أميركي كبير إن مشروع لوبيتو قد يكتمل بحلول نهاية العقد دون تقديم مزيد من التفاصيل.

وقدمت مؤسسة تمويل التنمية الأمريكية قرضًا بقيمة 550 مليون دولار لتجديد شبكة السكك الحديدية التي يبلغ طولها 1300 كيلومتر من ميناء لوبيتو على المحيط الأطلسي إلى الكونغو.

وأعلن المسؤولون الأمريكيون عن تمويل جديد للمرحلة الأولى من المشروع هذا الأسبوع من خلال مؤسسة تمويل التنمية بقيمة 600 مليون دولار لمشاريع تشمل الطاقة الشمسية والمعادن والاتصالات.

وتعهد بايدن بعلاقة أميركية دائمة مع أفريقيا وفقًا لشروط القارة الخاصة، وذلك خلال اجتماعه مع نظيره الأنغولي جواو لورينسو في لواندا يوم الثلاثاء.

وحققت رحلة بايدن وعدا بزيارة أفريقيا، لكنها جاءت قبل أسابيع فقط من انتهاء رئاسته. وعلى الرغم من تعهداته المتكررة بـ «التدخل الشامل في أفريقيا»، فقد انخفض النفوذ الأمريكي في أفريقيا خلال فترة ولايته.

وفقدت واشنطن قاعدة عسكرية في منطقة الساحل ولم تحرز تقدما يذكر في كسر الهيمنة التجارية للصين في مجال المعادن التي تعتبر حيوية للأمن القومي.

ولطالما أقامت أنغولا علاقات وثيقة مع الصين وروسيا، لكنها اقتربت مؤخرًا من الغرب.

وقال الرئيس الأنغولي خلال زيارة بايدن يوم الثلاثاء، إن بلاده تهدف إلى توسيع تعاونها مع الولايات المتحدة في المبادرات الأمنية والعسكرية.